عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد عهده بوجه ما فانه ماض منا على عهده
وبعد عهده ثم ان في بعض الفاظ الحديث الصحيحة المتعلقة انه من طلق ثلاثا ما جعلت واحدة
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظ اما علمت ان الرجل اذا طلق امرأته
ثلثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر
وصدرا من خلافة عمر فعال ابن عباس بلى كان الرجل اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان
يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وصدرا
من امارة عمر فلما رأى الناس يعني عمر قد تتابعوا فيها قال اجيزوهن عليهم هذا
لفظ الحديث وهو نص صحيح اسنادا وهو كما ترى يحتمل ما ذكرتم من التاويل بوجه ما
ولكن هذا كله عمل من جعل الادلة تبعا للمذهب فاعتقد ثم استدل واما من جعل
المذهب تبعا للدليل واستدل ثم اعتقد لم يمكنه هذا العمل واما قول من قال ليس في
الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذي يحاد للا وانه علم به واقر
عليه فجوابه ان يقال سبحان الله هذا بهتان عظيم ان يستشم هذا الجعل الحرام المتضمن
لتغيير شرع الله ودينه واباحة الفرج التي هو عليه حرام وتحريمه على من هي عليه
حلال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه خير الخلق وهم يفعلونه وكل يعلم انه
لا يفعله هو والوحي ينزل وهو يقرهم عليه فهب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن
يعلمه وكان الصحابة يعلمونه ويسكتون دينه وشرعه والله يعلم ذلك ولا يوحيه
الى رسوله ولا يعلمه به ثم يموت والله رسوله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك ويستمر
هذا الصلال العظيم والخطأ المبين عند كم مدة خلافة الصديق كلها يفعلونه وكل منهم
ولا يغيرون فارق الصديق الدنيا فاستتم الخطأ والصلال المركب صدرا من
خلافة عمر حتى رأى عمر بعد ذلك برأيه ان يلزم الناس بالصواب فهل في الجهال
بالصحابة وما كانوا عليه في عهد نبيهم وخلافة الصديق من هذا قبح ولله لو كان جعل
الثلاث واحدة خطأ محضا لكان اشهر من هذا الخطأ الذي ارتكبتموه والتاويل
الذي تحاولتموه ولو تركتم المسألة بهيئتها لكان اقوى لشأنها من هذه الادلة
والاجوبة فالواو ليس التحاكم في هذه المسألة متعصبا ولا هيابا للجمهور
ولا مستوحشا من التفرد اذا كان الصواب في جانبه وانما التحاكم فيها الى

راسخ

والعلم قد طال فيه باعه ورحب مساله ذراعه وفرق بين التشبيه والدليل وتلقي
الاحكام من نفس مشكاة الرسول وعرف لكل مرتبة مقام فيها بالواجب يباشر
قلبه اسرار الشريعة وحكمها الباهرة وما تضمنته من المصالح الباطنة
والظاهرة وخاض في مثل هذا المضايق بحيها واستوفى من الجانبين حجها والله
المستعان وعليه التكلان فاقول واما قولكم اذا اختلفت علينا الاحاديث نظرنا
فيما عليه الصحابة رضي الله عنهم فنعم والله وحبها ابين الاسلام وعصابة
الايمان فلا تطلبن لي الا عواض بعدهم فان قلبي لا يرضى بغيرهم ولكن لا يمكن ان
تدعونا الى شيء ونكون نحن اول من خالفه ونحالفه فقد مر بنا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم اعظم من مائة الف عين كلهم قد رآه وسمع منه فهل صح لكم عن هؤلاء كلهم
او عشرهم او عشر عشرهم القول بلزوم الثلاث بفم واحد فهاتوا والوجه
كل الجهد لم تطيقوا نقله عن عشر من نفسا منهم ابدا مع اختلافهم وهذا
بعد صح عن ابن عباس القول بانه لا يلزم وصح عن ابن مسعود القول بانه لا يلزم وصح عنه التوقف
ولو كانت الثلاث كانت على عهدهم واحدة لما تواطأ الضعاف من
بعدهم على خلاف ذلك وبخز فاكثر كم بعد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقيا
بعدهم كوخيرهم وافضلهم ومن كان معه من الصحابة على عهده بل الوشيئا قليلا
ولصدقنا ان هذا كان اجماعا قديما لم يحسن فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصديق بوانا ان ولي امر عصر الجميع فوجد ذلك الاختلاف ما يستقر الاجماع
الاول فوجد الائمة الى اليوم يقول لهم يخالف عمر اجماع من تقدمه بل راى الزامهم
بالثلاث عقوبة لما علموا انه حرام وتابعوه ولم ير احد سابغ الائمة ان يلزم
الناس بما ضيقوا به على انفسهم ولم يقبلوا رخصة الله تعالى وتسهيله ورفقته
بل اختاروا الشدة والعسر وكيف يأمر امير المومنين عمر رضي الله عنه وكان نظره
للامة وتاديبه لهم ولكن العقوبة تختلف باختلاف الازمنة والاشخاص والتلازم بين العلم
بتحريم الفعل المعاقب عليه وخفائه وامير المومنين رضي الله عنه لم يقل لهم ان هذا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو راى راه مصلحة للامة يجوز ان يعاقب الشارع
الى يقاع الثلاث لهذا قال لما رأيتموا عليهم ولفظ ما جيز وهن عليهم فالاشبه ان هذا